ترميز التخصص: (مثال A.L. F1.S1.01)

ترميزات المهن المتاحة لهذا التخصص :(مثال B 1406, C 1202, I 2205, O1301)

البطاقة التعريفية بالتخصص : (مثال الآلية)

المستوى: دكتوراه

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

الاختصاص: قانون الشركات

1- مكان التكوين

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

مرجع قرار التأهيل: رقم 962 المؤرخ في 02 ديسمبر 2020

2- المشاركون الآخرون :

الشركاء من المؤسسات الجامعية الأخرى:

- المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، جامعة باتنة 1.
- مخبر الأبحاث والدراسات متعدد التخصصات في القانون.
- التراث والتاريخ، مخبر الحوكمة والقانون الاقتصادي.

المؤسسات والشركاء الاجتماعيون والاقتصاديون الآخرون: /

الشركاء الدوليون الأجانب: /

3- التنظيم العام للتكوين: مكانة المشروع

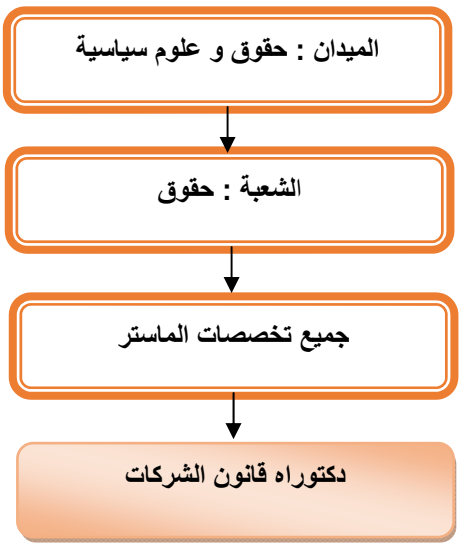

4 - مضمون التكوين وسياقاته:

يجسد تخصص " قانون الشركات" بدرجة عالية سياسة انفتاح الجامعة على المحيط الاجتماعي و الاقتصادي، إذ يشكل نافذة لانفتاح التكوين الأكاديمي النظري الذي تقدمه الجامعة على متطلبات الممارسة في المجال الاقتصادي من المنظور القانوني الذي يحدد كل الأطر التي تنظم عمل المؤسسات الاقتصادية و تحدد الصلاحيات و المسؤوليات، و تضبط السلوك المهني داخل هذه الشركات. كما تبين ضوابط حركية رؤوس الأموال و فق ما تقتضيه القوانين الضابطة للعملية ، و تتعدى ذلك إلى التكوين في مجال النزاعات القانونية الناجمة عن الإخلال بالاتفاقيات و المواثيق.

من ناحية التكوين الأكاديمي يشتمل التخصص على برنامج لمجموعة من المواد تدخل في صميم المعارف و مهارات قانون الجنائي للأعمال في مختلف مراحل التكوين.

السداسي الأول:

- الدروس الإجبارية لتعزيز المعارف.(قانون الشركات)
- تعميق المعارف في مادة النظام القانوني للشركات (بحجم ساعي يساوي 28 ساعة).

السداسي الثاني:

تعميق المعارف في مجال مسؤولية الشركات " المسؤولية المدنية و المسؤولية الجزائية للشركات"(بحجم ساعي يساوي 28 ساعة).

5- هداف التكوين:

يهدف عرض التكوين في الدكتوراه في الحقوق تخصص قانون الشركات **إلى** تمكين طلبة الماستر من مواصلة التكوين في الدكتوراه وتعميق الدراسات والمعارف والمفاهيم وتطوير البحث العلمي في مجال قانون الشركات ليتماشى مع تطور التنظيم القانوني للشركات الذي يعد من أكثر الأنظمة القانونية مساهمة في التنمية الاقتصادية، فهناك تطور في أعمال الشركات وتغير في أشكالها القانونية، وظهرت كيانات جديدة لتجمعات اقتصادية. ويهدف هذا التخصص أيضا إلى المشاركة في تكوين وتأطير طلبة الماستر على مستوى المؤسسة وسد النقص في مجال الاختصاص. الى جانب ادماج طلبة الدكتوراه في مخابر البحث ودفعهم وتنشيطهم وتوجيههم للبحث وتعميق معارفهم العلمية وتدعيم المؤسسات بالمتخصصين بحكم التكوين، التوظيف في الجامعات، الشركات التجارية وتقلد الوظائف الإدارية العليا.

كما يتسم هذا التكوين بتوجه واضح نحو التغيير الهادف لتحسين قدرة خريجي التخصصات على التكيف مع متطلبات سوق العمل عبر إدراج كل ما يتعلق بالإطار القانوني، السياسي، و التقني، والاقتصادي، والأهم من ذلك فهم التفاعلات بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، على المستوى الداخلي والدولي ، ولذلك يفترض أن يساعد عرض التكوين على شغل مراكز في قطاعات نشاط متعددة عمومية وخاصة ، بدء بالوظيفة العامة: بصفة موظفين، مستشارين،...الخ

6- المهارات المستهدفة من التكوين:

برنامج التكوين في الدكتوراه سيمكن من مرافقة مشروع البحث سواء للأغراض الأكاديمية أو الأهداف التشغيلية. أثناء بحث الدكتوراه، سيقوم طالب الدكتوراه بتطوير قدراته على التحليل، النقد، واقتراح الحلول الممكنة بكل موضوعية . في نهاية مشروع الدكتوراه، يكون طالب الدكتوراه متمتعا بقدرات أكاديمية وعلمية رفيعة المستوى تؤهله لعرض أفكاره ومناقشة آرائه والدفاع عنها أمام لجنة مناقشة مؤلفة من خبراء في مجال تخصصه.

7- الإمكانات المحلية، الجهوية والوطنية لقابلية التوظيف:

- على المستوى المحلي يعتمد البرنامج على الإمكانيات البشرية و المادية للكلية و الجامعة.
- الإمكانية توظيف و الاستعانة بإمكانيات المؤسسات القضائية المحلية و الوطنية لضمان التكوين التطبيقي الميداني للطلبة.